

ملحق رقم (٢)

شهادة ايداع مصنف مبتكر

طبقاً للمادة ١٣ من قانون حماية حقوق المؤلف

الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/٤٧

والقرار الوزاري رقم ٩٨/٤٣

تشهد وزارة التجارة والصناعة - دائرة الوكالات والعلامات التجارية - بأن المصنف المبتكر

المعنون بـ لمؤلفه (نوعه)

قد أودع لديها في يوم من شهر سنة الموافق

من شهر سنة تحت رقم ايداع محلي وترقيم دولي

(ان وجد)

وهذه شهادة منا بذلك .

مدير الدائرة

قرار وزاري

رقم ٩٨/٥٥

بتنظيم تسويق بدائل لبن الام

إستناداً إلى قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦

وتعديلاته .

والى المرسوم السلطاني رقم ٧٨/١ باختصاصات المديرية العامة للمواصفات والمقاييس .

والى كتاب وزارة الصحة رقم م و ص / ١ / ١٤ / ٣٧٢ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٩٨ م .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : فى تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالمصطلحات التالية المعنى الموضح قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك :

بدائل لبن الأم : أغذية الرضع والأغذية المكملة .

أغذية الرضع : أي حليب يعد صناعياً وفي المتطلبات الغذائية الاعتيادية للرضع حتى الشهر الرابع من عمرهم .

الأغذية المكملة : أي غذاء يصنع أو يحضر كمكمل للبن الأم أو لأغذية الرضع عندما يصبح أيهما غير كاف للوفاء بالمتطلبات الغذائية للرضيع .

التسويق : ترويج بدائل لبن الأم وبيعها والإعلان عنها وجميع الأنشطة المتعلقة بذلك .

مادة (٢) : يجب أن تكون بدائل لبن الأم والأدوات المستخدمة فى الارضاع مطابقة للمواصفات القياسية المعمول بها فى السلطنة ويحظر دخول ما يخالفها .

مادة (٣) : مع عدم الإخلال بما نصت عليه المواصفات القياسية العمانية رقم (٩٥/٥٨) بطاقات

المواد الغذائية المعبأة) ورقم (٩٤/٣٢٣) اشتراطات بدائل حليب لبن الأم) يجب أن يوضح على عبوات بدائل لبن الأم باللغة العربية البيانات الآتية :

- اسم المنتج وعنوانه .
- اسم المادة الغذائية .
- بلد المنشأ .
- اسم المستورد وعنوانه .
- طريقة الاستعمال السليمة .
- ملاحظة بارزة تؤكد أهمية الرضاعة الطبيعية .
- تحذيرات من الأخطار الصحية نتيجة سوء التحضير .
- التحذير من استعمال بدائل لبن الأم إلا للضرورة وبمشورة طبيب أو فني فى مجال تغذية الرضع .
- العناصر الداخلة فى تركيبة المنتج والنسب التقريبية لكل عنصر منها ويسمح بتجاوز فى نتائج التحليل فى حدود $\pm 5\%$.

- شروط التخزين الملائمة .

- رقم التشغيل .

- تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية (بالشهر والسنة) بطريقة غير رمزية شريطة
الا تزيد مدة الصلاحية على ١٨ شهراً من تاريخ الانتاج .

ويجوز كتابة هذه البيانات بأية لغة أخرى الى جانب اللغة العربية .

مادة (٤) : يجب الحصول على موافقة وزارة الصحة قبل نشر أو اذاعة أية اعلانات أو عمل أية

دعاية عن بدائل لبن الأم ، وتحديد الموافقة ما يتعين ان تتضمنه مواد الاعلان أو الدعاية
من معلومات أو بيانات .

ولا يجوز في جميع الاحوال ان تتضمن مواد الاعلان أو الدعاية أية صورة أو نص
يؤحي بمثالية أو افضلية بدائل لبن الأم على الرضاعة الطبيعية .

مادة (٥) : يحظر على المنتجين والموزعين وموظفي التسويق الاعلان عن بدائل لبن الأم أو الدعاية
لها بالطرق الآتية :

١ - تقديم بدائل لبن الأم أو أية أداة تشجع على استعمالها فى صورة عينات أو هبات
أو بأسعار رمزية .

٢ - عرض أو توزيع بدائل لبن الأم أو أية مواد أو نشرات أو لافتات أو ملصقات
متعلقة بها فى مؤسسات الرعاية الصحية .

٣ - تقديم أية حوافز مادية أو معنوية للعاملين فى مؤسسات الرعاية الصحية .

مادة (٦) : استثناء من احكام المادة السابقة يجوز للمنتجين والموزعين وموظفي التسويق تحقيقاً

لأغراض علمية أو اجتماعية تقديم بدائل لبن الأم فى صورة عينات أو هبات أو بيعها

بأسعار مخفضة، إلى مؤسسات الرعاية الصحية ويقتصر استعمالها على أغراض

البحث العلمي أو لغذاء الاطفال الذين تدعو الحاجة الى تغذيتهم بها .

مادة (٧) : تتولى كل من الجهات المختصة الاشراف على تنفيذ احكام هذا القرار .

مادة (٨) : يعاقب كل من ينتج بدائل لبن الأم أو الادوات المستخدمة فى الارضاع بالمخالفة

للمواصفات القياسية المعمول بها فى السلطنة بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة

(٤) من المرسوم السلطاني رقم ٧٨/١ المشار إليه .

ويعاقب كل من يخالف أي حكم آخر من هذا القرار بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (١٢٣/١) من قانون الجزاء العماني رقم ٧٤/٧ .

مادة (٩) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد مرور ستة أشهر من تاريخ نشره.

مقبول بن علي بن سلطان

وزير التجارة والصناعة

صدر في : ١٤ من محرم ١٤١٩هـ

الموافق : ١١ من مايو ١٩٩٨م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٢٤)
الصادرة في ١٩٩٨/٦/١م

قرار وزاري

رقم ٩٨/٦٠

بتعديل بعض احكام

اللائحة التنفيذية لقانون شركات التأمين

إستناداً إلى قانون شركات التأمين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩/١٢ وتعديلاته .

وإلى اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٠/٥ وتعديلاتها.

وإلى موافقة وزارة المالية بكتابها رقم م.ت.د.٤٥٦/٣/٦ المؤرخ ٢٧ أبريل ١٩٩٨ م .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : تعدل الفقرتان الأولى والثانية من المادة (٤٦) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات

التأمين المشار إليها كما يلي :

(تؤدي شركة التأمين إلى الوزارة سنوياً الرسم النسبي المنصوص عليه في المادة

(٥٩) من القانون بنسبة من أصل قسط التأمين المباشر المستحق والمحصل وكذلك من

أصل قسط التجديد وذلك بنسبة ٣ في الألف و ٦ في الألف لتأمينات الحياة وللتأمين

العام على التوالي .